Distribution: Restricted EB 2005/84/R.26/Rev.1 20 April 2005
Original: English البند 10(د)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18 – 20 أبريل/نيسان 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

الجمهورية اليمنية

من أجل

المشروع الرائد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية المتعلق بالبنية الأساسية الريفية في المناطق المرتفعة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

الخريطة رقم 1: عمليات الصندوق الجارية في اليمن iv

الخريطة رقم 2: منطقة المشروع v

موجز التمويل vi

موجز المشروع vii

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع اليمن 3

الجزء الثاني – المشروع 6

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 6

باء – الأهداف والنطاق 7

جيم – العناصر 7

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 10

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 13

طاء – الأثر البيئي 13

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 17

الذيول

الأول: البيانات القطرية 1

الثاني: تمويل الصندوق السابق في اليمن 2

الثالث: الإطار المنطقي 3

الرابع: الهيكل التنظيمي للمشروع 7

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ريال يمني
1.00 دولار أمريكي	=	184 ريالا يمنيا
1.00 ريال يمني	=	0.0054 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة الجمهورية اليمنية

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني– 31 ديسمبر/كانون الأول

الخريطة رقم 1: عمليات الصندوق الجارية في اليمن

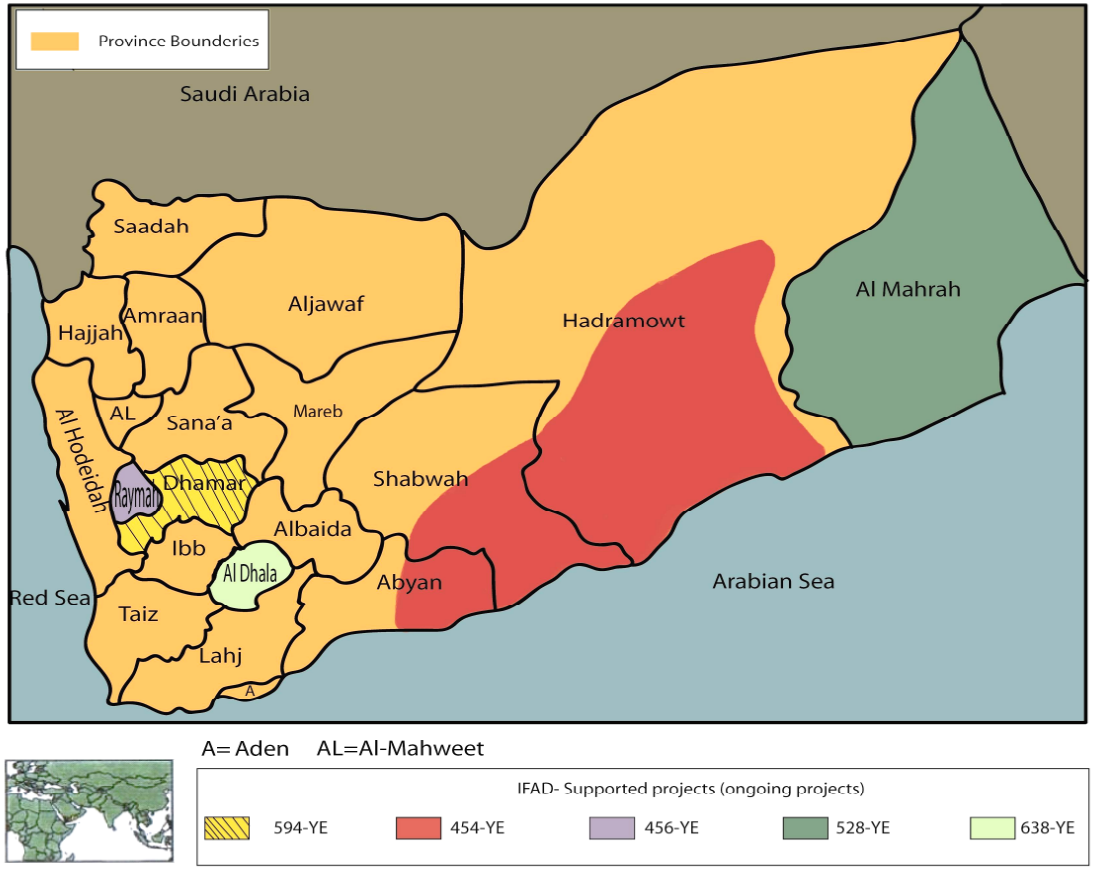

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الخريطة رقم 2: منطقة المشروع

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الجمهورية اليمنية

المشروع الرائد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية المتعلق بالبنية الأساسية الريفية في المناطق المرتفعة

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	الجمهورية اليمنية
الوكالة المنفذة:	برنامج الطرق الفرعية الريفية
مجموع تكاليف المشروع:	10.4 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل الذي يقدمه الصندوق:	**قرض** بقيمة 5.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 9.0 ملايين دولار أمريكي تقريبا) **منحة** بقيمة 000 270 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 400 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
مساهمة المقترض:	000 623 دولار أمريكي من مخصصات الميزانية
مساهمة المستفيدين:	000 425 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ يستهدف المشروع المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق ذات الإمكانات الاقتصادية في المناطق المرتفعة، حيث يحد انعزال تلك المناطق وافتقارها إلى أبسط أشكال البنى الأساسية من التنمية ويسهم بدرجة كبيرة في تفشي الفقر فيها. وسوف يركز المشروع على تطوير أقل فئة من الطرق الفرعية القروية، وهي طرق الفئة الرابعة، التي تصل إلى أشد القرى حرمانا في المناطق المرتفعة. وسوف يستفيد ما يربو على 000 300 شخص من الطرق الفرعية القروية الممتدة بطول 215 كيلومترا في إطار المشروع. وإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يستفيد 000 100 شخص من تحسين سبل الحصول على مياه الشرب وزيادة جودة المياه.

لماذا هم فقراء؟ على الرغم من الخطوات الاقتصادية والسياسية الملموسة التي شهدها البلد منذ التوحيد، مازال اليمن مجتمعا قبليا تقليديا محافظا بدرجة كبيرة. وينطوي معدل نمو السكان البالغ ما يقرب من 3.5 في المائة، إلى جانب شُح الموارد الاقتصادية، على آثار كبيرة على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويمثل سكان الريف نحو 75 في المائة من سكان اليمن، وهم يعيشون في أكثر من 000 100 قرية ومستوطنة صغيرة ومعزولة. ويقع معظم تلك القرى والمستوطنات في المناطق الجبلية النائية، حيث تقل أو تنعدم البنية الأساسية، مثل إمدادات مياه الشرب، أو الطرق الفرعية، أو خدمات الصحة العامة، أو التعليم الأساسي. وتتجسد صعوبة ظروف المناطق الريفية في الزيادة السريعة في النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويضاعف من تلك العوامل المسببة للفقر ضيق قاعدة الموارد الطبيعية؛ وتفاوت نمط ملكية الموارد أو عدم تكافؤ فرص الوصول إليها. وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في تلك الصعاب إفراط بضعة قطاعات ثرية من المجتمع في استغلال الموارد الطبيعية الرئيسية، خاصة الأراضي والمياه؛ وتدني تطوير الموارد البشرية؛ والتخفيضات في إعانات الأغذية؛ وتقلص فرص العمل، لاسيما في القطاع العام؛ وعدم كفاية البنى الأساسية والمرافق والخدمات.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ يتمثل الهدف العام للمشروع في تحسين مستويات معيشة فقراء الريف في المجتمعات المحلية في المناطق المرتفعة النائية. وتشمل الأهداف المحددة: (i) تمكين المجتمعات المحلية من المبادرة إلى حل مشكلات البنية الأساسية؛ (ii) الحد من عزلة المجتمعات المحلية وتحسين القدرة العامة على التنقل والوصول إلى الأسواق والخدمات في المناطق المرتفعة؛ (iii) إضفاء الصبغة المؤسسية على عمليات تحسين الطرق الفرعية القروية التي تشرف عليها المجتمعات المحلية داخل الإطار الوطني لتطوير شبكة الطرق الريفية؛ (iv) تحسين سُبل وصول الأسر الفقيرة إلى إمدادات مياه الشرب المستدامة. ومن أجل تعظيم فوائد المشروع، سيتم ربط الطرق الفرعية القروية المحسنة في إطار المشروع بطرق الفئة المتوسطة أو الفئة الثالثة التي جرى تطويرها سواء في إطار برنامج الطرق الفرعية الريفية أو من خلال الوسائل الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إعطاء الأولوية لتنفيذ عمليات تحسين الطرق القروية في مناطق مشروعات الصندوق الأخرى من أجل تحقيق التضافر مع استثمارات مساندة التنمية على النطاق الأوسع، وهو ما سيمكن الأسر الفقيرة من الاستفادة أكثر من فرص كسب الرزق بفضل تحسين سبل الوصول في إطار المشروع.

كيف سيساهم المستفيدون في المشروع؟ من أجل كفالة استدامة تحسينات الطرق في ظل استمرار قيود تمويل صيانة شبكة الطرق الريفية، يركز نهج المشروع على كفالة الملكية المجتمعية للعملية من خلال تطبيق معيار لتصميم الطرق

يكون في متناول المجتمعات المحلية. وسيتم تشجيع الاستدامة كذلك من خلال تعزيز روح المبادرة لدى المجتمع المحلي ومشاركته في صنع القرار في جميع مراحل العملية، ومسؤولية المجتمع المحلي عن التنفيذ والصيانة الاعتيادية للطرق. كما ستتولى المجتمعات المحلية تخطيط وتنفيذ وإدارة جميع مخططات إمدادات مياه الشرب.

حجم المشروع والتمويل المشترك. يقدر مجموع تكلفة المشروع على مدى أربع سنوات بما قيمته 10.4 مليون دولار أمريكي. وسوف يمول القرض المقترح من الصندوق والبالغ 9.0 ملايين دولار أمريكي 86% من مجموع تكاليف المشروع، وستغطي المنحة المقدمة من الصندوق بقيمة 000 400 دولار أمريكي نسبة أخرى تبلغ 4% من تكاليف المشروع. وسوف تساهم حكومة الجمهورية اليمنية بمبلغ 000 623 دولار أمريكي (6%)، وستساهم المجتمعات المحلية المستفيدة بما قيمته 000 425 دولار أمريكي (4%) من مجموع تكاليف المشروع، بما في ذلك مساهمة لا تقل عن 10% من تكاليف الاستثمارات في تحسينات الطرق في شكل أموال نقدية، أو عمالة طوعية، أو مواد محلية، وسوف تضطلع المجتمعات المحلية بكامل المسؤولية عن الصيانة الاعتيادية للطرق. ولا تشمل تلك الأرقام مساهمة مشابهة من المجتمعات المحلية المستفيدة من العنصر المحتمل لمخطط إمدادات مياه الشرب.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى
الجمهورية اليمنية
من أجل
المشروع الرائد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية المتعلق بالبنية الأساسية الريفية في المناطق المرتفعة

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى الجمهورية اليمنية تشمل قرضا بما قيمته 5.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 9.0 ملايين دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بقيمة 270 000 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 400 000 دولار أمريكي تقريبا)، وذلك من أجل المعاونة في تمويل المشروع الرائد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية المتعلق بالبنية الأساسية الريفية في المناطق المرتفعة. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة المساعدة المالية باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 – يعتبر اليمن من بين أفقر دول العالم ويصنف ضمن "أقل البلدان نموا" و"بلدان العجز الغذائي" على السواء، وهو ما يشير إليه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 525 دولارا أمريكيا في عام 1990 ليصل إلى 450 دولارا أمريكيا في عام 2001، وكذلك موقع اليمن في مؤشر التنمية البشرية (حيث يحتل المرتبة 133 من بين 162 بلدا) ومؤشر الفقر البشري (المرتبة 70 من 90 بلدا ناميا) لنفس السنة. كما يتدنى أداء اليمن في معظم التدابير المتعلقة بنوعية الأوضاع المعيشية، حيث يعاني 52 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر من التقزم؛ ولا يصل إلى مرافق الصحة النشطة إلا أقل من 20 في المائة من سكان الريف؛ وترتفع معدلات الوفيات بين الأطفال لتصل إلى 76 حالة وفاة بين كل 000 1 مولود؛ وتعتبر وفيات الأمهات أثناء الولادة من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث تصل إلى 400 1 حالة وفاة من بين كل 000 100 حالة ولادة؛ ويبلغ متوسط نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 15 في المائة بين نساء الريف.

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

2 - واستطاعت الحكومة وقف التدهور الخطير في الظروف الاقتصادية التي عانت منها اليمن في أعقاب توحيد البلاد، وذلك بفضل مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجريئة للتصدي لأوجه الاختلال الاقتصادي ولتعزيز الديمقراطية. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5 في المائة تقريبا في السنة في الفترة من 1996 حتى 2001. على أن الاقتصاد مازال يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط ويتعرض لتقلبات أسعاره الدولية.

3 - واليمن في معظمه بلد ريفي وتؤدي فيه الزراعة دورا مُهما، حيث توفر 58 في المائة من فرص العمل على الرغم من أنها لا تمثل إلا 15 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في مقابل 30 في المائة في التسعينات، وذلك نتيجة تزايد أهمية النفط. ولم يتجاوز متوسط نمو القطاع الزراعي 2 في المائة سنويا في أواخر التسعينات، وهى نسبة تقل كثيرا عن نمو السكان. ويعتمد توفر الأغذية اعتمادا كبيرا على الواردات التي تمثل 78 في المائة من إمدادات الحبوب على الرغم من أن 81 في المائة من الأراضي الزراعية يستخدم في زراعة الحبوب.

4 - ويوجد في اليمن أكثر من 000 60 كيلومتر من المسارات والطرق الفرعية الترابية التي أنشأتها المجتمعات المحلية أساسا في السبعينات والثمانينات، ولكنها تفتقر إلى التنسيق ولا تلتزم بالمعايير الهندسية. ولذلك فقد وصلت تلك الطرق إلى حالة يتعذر معها السفر خلالها إلا باستخدام مركبات قوية ذات قوة دفع رباعي. وتنخفض سرعة السيارات انخفاضا شديداً وهو ما يقابله ارتفاع في تكاليف التشغيل. وبالنظر إلى تردي حالة الطرق، فإن النقل في المناطق الريفية المرتفعة بات مكلفا، ويستهلك الكثير من الوقت، ويحد من قدرة السكان على الوصول إلى مراكز الصحة، والذهاب إلى الأسواق، والمواظبة على الدراسة. كما يؤدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف السلع وعرقلة كفاءة الإدارة وتقليل الفرص الاجتماعية والاقتصادية أمام السكان.

5 - وتتفاقم حدة مشكلة عدم توفر إمدادات المياه للاستهلاك المنزلي والحيوانات في المناطق الجبلية على وجه الخصوص. وتقضي النساء في العادة سبع ساعات يوميا في جمع المياه، وهو ما يسفر عن انخفاض شديد في استهلاك المياه. وإضافة إلى ذلك، فإن مصادر المياه المستخدمة تكون ملوثة في كثير من الأحيان مما يسهم في نقل الأمراض وارتفاع معدل وفيات الأطفال في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى آثار ذلك على الصحة، فإن العواقب السلبية لعدم توفر المياه تشمل ضياع وقت النساء الذي يمكن الاستفادة منه في أنشطة أكثر إنتاجية لزيادة دخل الأسرة. وإضافة إلى ذلك، فإن قلة توفر المياه تفرض على النساء ضغوطا لا داعي لها وتتسبب في حرمان الفتيات من التعليم، حيث يتعين عليهن المساعدة في جمع المياه.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

6 - الدروس المستفادة من حافظة الصندوق التي تضمن 16 مشروعا في اليمن ذات الصلة بتصميم وتنفيذ المشروع الحالي ترتبط بالتجارب العامة في المشاركة المجتمعية في تطوير البنية الأساسية. وتكشف تلك الدروس عما يلي: (i) مشاركة المجتمع المحلي في أغلب الأحيان مجرد مشاركة اسمية، ولا تبدي اللجان المكونة الكثير من التفاهم لمسؤولياتها أو معرفة بالإجراءات الإدارية؛ (ii) يسفر عدم فعالية مشاركة المجتمع المحلي في كثير من الأحيان عن التسرع في تعبئة المجتمع المحلي، وعدم تمتع موظفي المشروع بالخبرة، وعدم تدريب المجتمعات المحلية على

التخطيط والإدارة. وتبين تلك النقاط بجلاء أن تعزيز المشاركة المجتمعية الفعالة التي تسفر عن إحساس المجتمع المحلي بالملكية والالتزام إنما هي عملية مطولة تتطلب موظفين يتمتعون بالمهارة والخبرة لتنفيذها.

7 – ويمكن استقاء الدروس الأخرى ذات الصلة المرتبطة بتحسين الطرق الريفية من الوكالات الأخرى، وهي تشمـــل على سبيل المثال، ما يلي: (i) بالنظر إلى احتمال انخفاض حجم حركة المرور وارتفاع عدد الطرق التي في حاجة ماسة إلى الاهتمام، لا يمكن تبرير إلا مستوى بالغ التواضع للطرق الفرعية القروية؛ (ii) حتى بتطبيق معيار تصميم الطرق بأقل التكاليف فإن المجتمعات المحلية تحقق فوائد بالغة الأهمية من حيث خفض التكاليف وتوفير الوقت؛ (iii) يمكن توفير كثير من تكاليف أشغال الطرق من خلال إشراك المجتمعات المحلية في التنفيذ؛ (iv) تفويض المسؤولية عن التنفيذ للمجتمعات المحلية يعزز من التزام المجتمعات المحلية وإحساسها بالملكية، وهو ما يتجسد في استمرار الاهتمام بصيانة الطرق؛ (v) تتمتع المجتمعات المحلية بمهارات أشغال الإنشاء وتستطيع كفالة مستوى مرتفع من الجودة بتوجيه قليلٍ نسبيا من الخبراء.

8 – وينبغي أن يتحول نهج الصندوق في تصميم المشروعات المقبلة في اليمن تدريجيا نحو النهج القائم على البرامج، وهو نهج يركز على البرامج الوطنية التي تنطوي على إمكانات النهوض بالأوضاع المعيشية لفقراء الريف، وزيادة الإنتاجية والدخل وفرص الوصول إلى الاستثمارات ورأس المال العامل. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل برامج وطنية للبنى الأساسية الريفية (الطرق الفرعية وإمدادات المياه) كتلك البرامج الرائدة التي يجري تنفيذها في إطار المشروع الحالي، أو التمويل الريفي القائم على المشاركة (إنشاء الاتحادات الائتمانية أو التعاونيات الادخارية والائتمانية)، أو مبادرات تحسين الدخل الريفي بغرض تعزيز المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الريفي. وينبغي تسهيل هذا النهج المبتكر من خلال الحضور الميداني للصندوق في البلد، وهي مبادرة سيجري تنفيذها خلال عام 2005.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع اليمن

سياسة اليمن من أجل استئصال الفقر

9 – وفقا لاستراتيجية الصندوق، كما تعبر عنها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للجمهورية اليمنية، يتماشى المشروع مع سياسات وأولويات التنمية للحكومة. والموضوعات المتكررة في تلك الأولويات هي الحاجة الملحة لتطوير البنية الأساسية، وزيادة مسؤولية السكان في مبادرات التنمية، وبناء القدرات البشرية اللازمة لدعم ذلك، وتعزيز الإنصاف. وبذلك فإن وثيقة استراتيجية الحكومة للحد من الفقر تشدد على زيادة قدرات وأصول الفقراء، وتطوير الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي، وتعزيز الإنصاف، ومساندة البرامج المجتمعية القائمة على المشاركة ومساهمة السكان في إعداد وتنفيذ المشروعات المحلية. ويمثل تحسين البنية الأساسية، لاسيما الطرق، واحدة من الركائز الرئيسية الأربع لتدخلات وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وتسعى سياسة تطبيق اللامركزية التي طبقت مؤخرا إلى نقل المسؤولية عن التخطيط وتنفيذ المشروعات إلى المستوى المحلي، وتفعيل دور المواطنين المحليين، وتوسيع مشاركتهم في التنمية. كما تعترف سياسة الحكومة بالحاجة إلى تحسين التوازن بين الجنسين من خلال تغيير الرؤية الاجتماعية التقليدية للمرأة على أنها أدنى شأناً، والسعي إلى إفساح المجال أمام المرأة لتحتل مكانها السليم كشريك فعال وعلى قدم المساواة مع الرجل من حيث الحقوق والمسؤوليات.

أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال استئصال الفقر

10 - **برنامج الطرق الفرعية الريفية** هو البرنامج الرئيسي في البلد لإعادة إعمار الطرق الريفية. ويركز هذا البرنامج على اختبار وبيان المعايير التقنية وإجراءات التنفيذ الجديدة، وتجهيز الترتيبات المؤسسية لتطبيق اللامركزية في عمليات تحسين الطرق الفرعية الريفية. ويركز برنامج الطرق الفرعية الريفية أساسا في المستقبل المنظور على الطرق الريفية المتوسطة أو الثانوية مع تنفيذ تدخلات محدودة في طرق الفئة الثالثة المتفرعة منها. وتعتزم الحكومة تحويل البرنامج إلى كيان مستقل مسؤول عن إدارة وتطوير شبكة الطرق الريفية بأسرها.

11 - **الصندوق الاجتماعي للتنمية** هو تقريبا الوكالة الوحيدة التي تمول حاليا تطوير أقل فئة من الطرق الفرعية القروية المعروفة باسم طرق الفئة الرابعة، وذلك لتلبية الحجم الهائل من طلبات المساعدة من المجتمعات المحلية. وتستند عمليات التحسين إلى التقنيات المنخفضة التكلفة والتي تتطلب عمالة كثيفة للطرق التي تنخفض عليها حركة المرور، وتنفذها المجتمعات المحلية. وقد اكتسب الصندوق الاجتماعي للتنمية خبرة ثرية يأمل المشروع أن يعتمد عليها ويستفيد منها. كما يشترك الصندوق الاجتماعي للتنمية بدور كبير في مخططات إمدادات المياه، مع التشديد بصفة خاصة عل جمع مياه الأمطار ومخططات الري بفعل الجاذبية، وهي من أكثر طرق الري ملاءمة للمناطق المرتفعة. ويستند التنفيذ إلى مشاركة المجتمع المحلي وإحساسه بالملكية، بما في ذلك مساهمة المجتمع المحلي في تكاليف الاستثمار والمسؤولية المجتمعية عن التشغيل والصيانة.

12 - **مشروع الأشغال العامة.** نفذ هذا المشروع نظم إمدادات المياه في المناطق الريفية في شكل نظم لجمع المياه (الخزانات المفتوحة والخزانات المغطاة) كجزء من برنامجه الأوسع في مجال البنية الأساسية. وأما دور هذا المشروع في عمليات تحسين الطرق فقد اقتصر أساسا على إصلاح الأرصفة الحجرية في المناطق الحضرية.

استراتيجية الصندوق في اليمن

13 - تعبر الاتجاهات الرئيسية للمشروع عن الإطار الاستراتيجي والسياساتي للصندوق. ويستجيب تصميم المشروع لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من خلال مساندة تحسينات البنية الأساسية الاجتماعية، لاسيما الطرق ومياه الشرب التي تعتبر جوهرية لدعم الأنشطة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة. ويكفل المشروع تحقيق الاستدامة من خلال تطبيق نهج يقوم على المشاركة في التخطيط والتنفيذ، ويركز على إيجاد إحساس بملكية البنى الأساسية الريفية لدى المجتمعات المحلية المُهمشة في المناطق المرتفعة. ويشدد المشروع وينص على اشتراك النساء في عمليـــة التنمية على قدم المساواة مع الرجل، من أجل دعم سياسة الصندوق إزاء تعزيز الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بقضايا المياه التي تمثل شاغلا أساسيا للحكومة، يساند المشروع أولوية الحكومة لتعزيز الاستخدام المستدام للمياه من خلال التركيز على أنشطة جمع المياه.

14 - وتماشياً مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، يشدد تصميم المشروع أيضا على تحقيق التناغم والتعاون مع المشروعات الممولة من الجهات المانحة الأخرى. ومن خلال الإصرار على الربط بين تحسينات الطرق الفرعية القروية وعمليات تطوير شبكة الطرق الريفية الأوسع، يكمل المشروع أنشطة الجهات المانحة الأخرى. وتمول بعض الجهات المانحة عمليات تطوير الطرق الريفية المتوسطة في إطار برنامج الطرق الفرعية الريفية (الذي يسانده حاليا

عدد من الجهات المانحة). وأما أنشطة الجهات المانحة الأخرى فهي مبادرات مستقلة، مثل المبادرة التي يدعمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من أجل تطوير الطريق الذي يصل بين عتمة ووصاب السافيل في منطقة مشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في ذمار (وهو أحد المشروعات التي يدعمها الصندوق).

15 - وسيتم كذلك ربط تدخلات المشروع بمشروعات الصندوق الأخرى من أجل تعظيم فوائد استثمارات الصندوق. وسوف يعزز الترابط بين الدعم الإنمائي الأوسع المقدم للأسر الفقيرة في إطار المشروعات الأخرى المدعومة من الصندوق النتائج التي سيتمخض عنها المشروع المقترح هنا. وهكذا فإن الأسر الفقيرة التي تحصل على مساعدات من خلال الوصول إلى التكنولوجيا المحسنة والتدريب والائتمانات ستكون في وضع أفضل يمكنها من الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق بفضل عمليات تحسين الطرق. ولولا تلك التحسينات لوقع الجانب الأعظم من تلك الفوائد غنيمة في يد النخبة الثرية في المجتمع المحلي. وعلى العكس من ذلك، سيزداد نجاح مبادرات التنمية الاقتصادية التي تروجها المشروعات الأخرى بفضل تحسين سبل الوصول إلى الأسواق والخدمات المقدمة في إطار المشروع المقترح.

الأساس المنطقي للمشروع

16 - تعتمد التنمية الريفية على وجود حد أدنى من فرص الوصول إلى الأنشطة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وتدرك الحكومة بشكل متزايد أن الافتقار إلى سبل الوصول هو العقبة الرئيسية أمام نجاح استراتيجيتها للحد من الفقر وتحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حال ذلك على وجه الخصوص دون استفادة الكثير من المجتمعات المحلية في المناطق المرتفعة من فوائد التنمية. وتساعد عزلة تلك المناطق على تفاقم واستمرار الفقر فيها، وتسهم في النزوح غير المستدام حاليا إلى المدن. وتؤدى العزلة كذلك إلى إدامة المعتقدات والممارسات التقليدية التي تعوق التنمية. ولذلك فإن تحسين فرص الوصول يمثل عنصرا حاسما في استراتيجية الحد من الفقر، وعاملا أساسيا للمساهمة في بناء الأمة والتنفيذ الفعال لعملية تطبيق اللامركزية. وينطوي تحسين أقل فئة من فئات الطرق الفرعية القروية، أي طرق الفئة الرابعة، التي تصل مباشرة إلى المجتمعات المحلية، على أعظم الأثر في القضاء على انعـزال المجتمعات المحلية في المناطق الجبلية. ولكن هذه الفئة من الطرق لا تحظى حاليا إلا باهتمام قليل على الرغم من الحجم الهائل للطلبات المقدمة من المجتمعات المحلية في المناطق المرتفعة والتي لم يتم تلبيتها حتى الآن. وعلى الرغم من رغبة الحكومة في أن يصبح برنامج الطرق الفرعية الريفية الوكالة المسؤولة عن إدارة وتطوير شبكة الطرق الريفية بأسرها، يركز البرنامج حاليا على الفئات العليا للطرق الريفية، وهو بذلك يفتقر إلى الخبرة في تطبيق معايير التصميم الأقل تكلفة، والنُهج التشاركية، وطرائق التنفيذ المجتمعية الملائمة لتحسين الطرق الفرعية من الفئة الرابعة.

17 - ومن أجل تمكين برنامج الطرق الفرعية الريفية من تحقيق ما أنيط به من مهمة تلبية احتياجات شبكة الطرق الريفية ككل، سيساهم المشروع بدور كبير في نقل المعرفة المتعلقة بإنشاء وصيانة الطرق الفرعية القروية القائمة على مشاركة المجتمع المحلي إلى البرنامج. على أن الأثر الطويل الأجل للمشروع يتوقف على دمج نهج المشروع في السياسة الحكومية الشاملة بشأن تطوير شبكة الطرق الريفية، وإضفاء الصبغة المؤسسية عليه، وحصوله على الدعم الكامل من المبادرات السياساتية التكميلية، لاسيما المبادرات المرتبطة بصيانة الطرق. وتحقيقا لتلك الغاية، سيشترك المشروع في حوار السياسات بغرض كفالة تكريس نهج الإشراف المجتمعي على تحسين الطرق الفرعية القروية في

تصميم المرحلة الثالثة لبرنامج الطرق الفرعية الريفية. وإضافة إلى ذلك، لابد من دمج ما يتم بناؤه في برنامج الطرق الفرعية الريفية من قدرات على تنفيذ نهج المشروع كي تغدو سمة دائمة لهيكل إدارة البرنامج. وسوف يقدم الصندوق مزيدا من موارد المنح لدعم حوار السياسات.

18 - وبالنظر إلى أهمية جميع جوانب البنية الأساسية الريفية في الحد من الفقر وفي التنمية الريفية، سيتم اغتنام جميع الفرص لتوسيع ولاية المشروع لتشمل برنامجا منفصلا لتحسين إمدادات المياه في المناطق الريفية. ومازالت المناقشات جارية للتوصل إلى آلية تنفيذ مؤسسية ملائمة لاستهداف المستفيدين الأساسيين في المناطق المرتفعة. على أن تكاليف المشروع تشمل موارد مالية لعنصر مخطط مياه الشرب لحين الانتهاء من حسم تلك المسألة.

الجزء الثاني - المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

19 - سينفذ المشروع في العديد من محافظات المناطق المرتفعة. ولابد من ربط الطرق الفرعية القروية التي سيجري تطويرها بالتحسينات التي أنجزت مؤخرا أو التي يجري التخطيط لتنفيذها في شبكات الطرق الريفية المتوسطة. وقد لوحظ أن التناغم بين عمليات تطوير الطرق والتدخلات التكميلية الأخرى الرامية إلى تحسين سُبل المعيشة يحقق مزيدا من الفوائد للفقراء، ولذلك ستُعطَى الأولوية لتحسين الطرق الفرعية القروية المتصلة بشبكات الطرق المتوسطة التي يطورها برنامج الطرق الفرعية الريفية والوكالات الأخرى في مناطق مشروعات الصندوق في ذمار، والضالع، والريمة. وأما الأولوية الثانية فستكون للطرق الفرعية القروية المتصلة بالطرق المتوسطة المحسنة في أشد المناطق فقرا في المحافظات الإحدى عشرة المحددة في المناطق المرتفعة، وهى البيضاء، والضالع، والمحويت، وعمران، وذمار، وإب، وحجة، ولحج، والريمة، وصعدة، وصنعاء، وتعز.

20 - وسوف يركز العنصر المحتمل لمخطط مياه الشرب على المجتمعات المحلية في المناطق المرتفعة الواقعة في أشد المناطق فقرا والتي تمثل 50 في المائة من المحافظات المحددة في المناطق المرتفعة (الواردة أعلاه) والتي تعتمد اعتمادا كبيرا (أكثر من 80 في المائة) على جمع المياه لتلبية احتياجاتها من المياه. وسيتم إيلاء الأولوية للمجتمعات المحلية التي تفي بتلك المعايير والمدرجة كذلك في عنصر تحسين الطرق الفرعية القروية من أجل تعزيز التضافر بين مخطط عنصر إمدادات مياه الشرب وعنصر تطوير الطرق الفرعية القروية، ومن ثم تعظيم الفوائد التي تجنيها المجتمعات المحلية الفقيرة.

21 - والمجموعة المستهدفة هي المجتمعات الفقيرة في المناطق ذات الإمكانات الاقتصادية في المناطق المرتفعة حيث يحد انعزال تلك المناطق وافتقارها إلى البنية الأساسية من التنمية ويسهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر فيها. وسوف يركز المشروع على تطوير طرق الفئة الرابعة التي تصل إلى أشد القرى حرمانا في المناطق المرتفعة.

باء – الأهداف والنطاق

22 – يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين مستوى معيشة فقراء الريف في المجتمعات المحلية في المناطق المرتفعة النائية. وأما الأهداف المحددة للمشروع فتتمثل في: (i) تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة بدور استباقي في حل مشكلات البنية الأساسية؛ (ii) الحد من عُزلة المجتمعات المحلية وتحسين القدرة الشاملة على التحرك والوصول إلى الأسواق والخدمات في المناطق المرتفعة؛ (iii) إضفاء الطابع المؤسسي على تحسين الطرق الفرعية القروية تحت إشراف المجتمعات المحلية في الإطار الشامل لتطوير شبكة الطرق الريفية؛ (iv) تحسين إمكانية وصول الأسر الفقيرة إلى إمدادات مياه الشرب.

جيم – العناصر

23 – **عناصر المشروع**. ستتحقق أهداف المشروع من خلال العناصر الواردة أدناه.

24 – **تطوير الطرق الفرعية القروية**. سيمول المشروع تطوير الطرق الفرعية القروية الترابية القائمة من خلال نهج مدفوع بقوى الطلب. وسيطبق المشروع أقل معايير التصميم تكلفة بالنظر إلى توقع استمرار انخفاض حجم حركة المرور على الطرق المختارة في المستقبل القريب، والرغبة في القضاء على عُزلة أكبر عدد من المجتمعات المحلية قدر المستطاع باستخدام الأموال المتاحة، وكفالة صيانة الطرق المحسنة بتكلفة معقولة لتلك المجتمعات المحلية. وسيجرى تطوير الطرق وفقا لمعايير إنشاء الطرق الترابية المحسنة. وتتمثل أهم تدخلات المشروع في تقوية أراضي المنحدرات السريعة التأثر، وتمهيد القطاعات المسطحة نسبيا، وإنشاء أرصفة حجرية في المنحدرات التي تزيد على 15 في المائة، وتوسيع المنحنيات لتقليل الانحدار في المنعطفات الحادة، إضافة إلى إدارة مياه السيول. وستنفذ التحسينات، حيثما أمكن، في حدود حقوق الطريق القائمة لتفادى القضايا المرتبطة بالحصول على الأراضي. وفي الحالات التي يلزم فيها إعادة التنسيق، سيتولى المجتمع المحلي حسم أي قضايا مرتبطة بالحصول على الأراضي وسداد التعويضات قبل بدء العمل.

25 – **اعتماد مبادرات التنمية**. سيوفر المشروع اعتمادا لمبادرات التنمية، وسوف يستخدم هذا الاعتماد أساسا لتمويل مخططات إمدادات مياه الشرب لصالح المجتمعات المحلية في المناطق المرتفعة حالما يتم التوصل إلى ترتيبات التنفيذ الملائمة. ولن يقدم الدعم إلا لمخططات جمع المياه أو الري المدفوع بالجاذبية، وسيتم التشديد على تحسين جودة المياه. وستتولى المجتمعات المحلية تنفيذ المخططات وإداراتها وصيانتها. وفي حالة عدم تنفيذ مخططات إمدادات مياه الشرب، سيعاد توزيع الأموال المخصصة لاعتماد مبادرات التنمية لتطوير عنصر الطرق الفرعية القروية.

26 – **بناء القدرات وحوار السياسات**. سيسهل المشروع، من خلال المنحة المقدمة من الصندوق، نقل المعرفة المتعلقة بنَهج التصميم الأقل تكلفة القائم على إشراف المجتمع المحلي إلى تحسين الطرق الفرعية القروية، ودعم التحليل التفصيلي لخبرة المشروع ونشرها للاسترشاد بها في صياغة سياسات تطوير شبكة الطرق الريفية في اليمن، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالاعتبارات المتعلقة بالفقر والإنصاف بين الجنسين.

27 - **إدارة المشروع.** سيبني المشروع قدرات الإدارة في برنامج الطرق الفرعية الريفية لتطبيق النُهج التشاركية والعمل مع المجتمعات المحلية في تنفيذ عمليات تحسين الطرق الفرعية القروية وتطبيق معايير التصميم الأقل تكلفة والقائمة على كثافة اليد العاملة. وتحقيقا لهذا الغرض، سينشئ المشروع وحدة متخصصة في الطرق المجتمعية داخل برنامج الطرق الفرعية الريفية.

دال – التكاليف والتمويل

28 - يقدر مجموع تكلفة المشروع على مدى أربع سنوات بما قيمته 10.4 مليون دولار أمريكي. وسوف يمول القرض المقترح من الصندوق بقيمة 9.0 ملايين دولار أمريكي، 86% من مجموع تكلفة المشروع، وستمول منحة الصندوق البالغة 000 400 دولار أمريكي 4 في المائة من مجموع التكلفة. وستساهم حكومة اليمن بما قيمته 000 623 دولار أمريكي (6%) بما فيها إعفاءات من الضرائب والرسوم. ويُتوقع أن تساهم المجتمعات المحلية بما قيمته 000 425 دولار أمريكي (4%)، بما في ذلك 10 في المائة في تكلفة الاستثمارات المرتبطة بتحسين الطرق، وستتولى المسؤولية الكاملة عن الصيانة الدورية.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من مجموع التكاليف الأساسية
تحسين الطرق الفرعية القروية	4 861.7	390.6	5 252.3	7	
اعتماد مبادرات التنمية	3 000.0	-	3 000.0	-	
بناء القدرات وحوار السياسات	296.2	67.7	363.9	19	
إدارة المشروع	393.8	93.6	487.4	19	
مجموع التكاليف الأساسية	**8 551.6**	**551.9**	**9 103.6**	**6**	**100**
الطوارئ المادية	520.5	41.1	561.6	7	6
الطوارئ السعرية	753.1	38.7	791.8	5	9
مجموع تكاليف المشروع	**9 825.2**	**631.7**	**10 456.9**	**6**	**115**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	قرض الصندوق		منحة الصندوق		المستفيدون		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تحسين الطرق الفرعية القروية	5 467	84.3	-	-	425	6.6	593	9.2	6 486	62.0	463	5 821	201
اعتماد مبادرات التنمية	3 000	100.0	-	-	-	-	-	-	3 000	28.7	-	3 000	-
بناء القدرات وحوار السياسات	-	-	400	100.0	-	-	-	-	400	3.8	69	331	-
إدارة المشروع	541	94.7	-	-	-	-	30	5.3	571	5.5	99	442	30
مجموع المصروفات	**9 008**	**86.1**	**400**	**3.8**	**425**	**4.1**	**623**	**6.0**	**10 457**	**100.0**	**632**	**9 594**	**231**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

التوريد

29 – سيتم توريد السلع والخدمات الممولة من قرض الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة في الصندوق. وتشمل فئات التوريد الرئيسية في المشروع الأشغال المدنية، والمركبات، والمساعدات التقنية والدراسات. وسيتم قدر المستطاع توريد المعدات والمواد في مجموعات للاستفادة من الخصومات.

30 – **الأشغال المدنية.** ستنفذ جميع أشغال البنية الأساسية للطرق وإمدادات مياه الشرب من خلال إجراءات التعاقد المعمول بها في المجتمع المحلي، وسيتولى المجتمع المحلي التنفيذ المباشر أساسا وفقا لإجراءات التعاقد المحلية المحددة للمشروع. وبموجب تلك الإجراءات، سيتولى المجتمع المحلي توريد العمالة المدربة والمعدات وخدمات النقل من خلال العطاءات التنافسية المبسطة فيما يتعلق بالعقود الصغيرة التي تصل إلى 000 5 دولار أمريكي[2]. وفي الحالات التي تحتاج فيها المجتمعات المحلية إلى إشراك متعاقدين في جزء أكبر من الأشغال، سيلزم الحصول أولا على موافقة وحدة الطرق المجتمعية على أية عقود تزيد قيمتها على 000 5 دولار أمريكي. وسيتم شراء المواد (مثل الأسمنت والمواسير) من المتاجر القريبة من خلال لجنة الشراء المجتمعية، مع تقديم دليل مكتوب (مذكرة) بثلاثة أسعار يتم الحصول عليها من مختلف المتاجر أو الموردين. وأما الأشغال المدنية التي لن تنفذها المجتمعات المحلية فستخضع للعروض التنافسية المحلية.

31 – **المركبات والمعدات.** بالنظر إلى عدم الحاجة إلا لمركبة واحدة، سيتم توريدها من خلال العطاءات التنافسية المحلية، وسيتم توريد المعدات، وهي محدودة أيضا، من خلال الشراء المحلي.

32 – **المساعدات التقنية.** سيتم اختيار الاستشاريين الوطنيين من خلال المنافسة المفتوحة بعد الإعلان عنها في الصحف الوطنية. وسيعين الاستشاريون الدوليون من خلال الإعلان والعقود الفردية.

33– **الصرف.** سيتم الصرف من التمويل الذي يقدمه الصندوق على مدى 4 سنوات. وسيتم الصرف من قبل الصندوق على أساس كشوفات إنفاق مصدقة فيما عدا العقود التي تزيد عن 000 50 دولار أمريكي، والتي تتطلب طلبات موثّقة.

الحسابات ومراجعتها

34 – **الحسابات.** ستحتفظ وحدة الطرق المجتمعية بحسابات وسجلات منفصلة. وسوف تقوم الوحدة بإعداد كشوف مالية ربع سنوية عن نفقات إدارة برنامج الطرق الفرعية الريفية، كما ستقدم تقارير مالية سنوية ونصف سنوية، بشكل يرتضيه الصندوق، إلى الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة في غضون ثلاثة أشهر من نهاية فترة الإبلاغ. كما ستحتفظ الوكالة المنفذة المسؤولة عن عنصر مخطط إمدادات مياه الشرب بحسابات منفصلة. وسيتم الاحتفاظ بحساب منفصل عن نفقات المشروع في إطار المنحة المقدمة من الصندوق.

[2] نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية تلك الإجراءات بنجاح.

35 – **مراجعة الحسابات**. سيتولى مراجع خارجي مستقل يعينه برنامج الطرق الفرعية الريفية، كجزء من عملية مراجعة الحسابات السنوية للبرنامج ككل، مراجعة حسابات المشروع (القرض والمنحة) سنويا وفقا للمبادئ التوجيهية للمراجعة المعمول بها في الصندوق. وستقدم الحسابات المراجعة إلى الحكومة والصندوق في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية. وستعين الوكالة المنفذة المسؤولة عن عنصر مخطط إمدادات مياه الشرب مراجعاً للحسابات، وسترفع إلى الحكومة والصندوق، بنفس الطريقة، تقارير سنوية منفصلة عن عمليات المراجعة تشمل نفقات المشروع.

واو – التنظيم والإدارة

36 – في إطار وزارة الأشغال العامة والطرق، سيكون برنامج الطرق الفرعية الريفية مسؤولاً عن تنفيذ المشروع. وسيتم إنشاء وحدة جديدة متخصصة، (هي وحدة الطرق المجتمعية)، في إطار البرنامج لتتولى المسؤولية عن الأنشطة القائمة على المجتمعات المحلية في المشروع. وسوف يُستكمَل الموظفون التقنيون الأساسيون لوحدة الطرق المجتمعية، وهما مهندس الطرق الريفية وأخصائي التنمية المجتمعية، بمهندسين استشاريين وأخصائيين في التنمية الاجتماعية/المجتمعية (من الذكور والإناث)، بعقود قصيرة الأجل، حسب الاقتضاء، لمساعدة المجتمعات المحلية في عملية التخطيط، وفي تصميم وتحديد تكاليف تحسينات الطرق، والإشراف التقني، والرصد، وإنشاء وتدريب أفرقة الإدارة المجتمعية، وكفالة المشاركة الكاملة للنساء. وسوف يضم فريق السياسات التابع لوحدة الطرق المجتمعية موظفاً للتخطيط والرصد وأخصائيين في التمايز بين الجنسين، وسيشتركون أيضا في تجميع الدروس المستفادة من خبرة المشروع، والمشاركة في حوار السياسات. كما ستعين وحدة الطرق المجتمعية محاسباً/موظفَ توريد على ضوء حجم العمل المطلوب لتحويل الأموال، على شرائح، إلى المجتمعات المحلية، وتوريد الاستشاريين المحليين، ومراقبة إجراءات التعاقد في المجتمع المحلي.

37– سيتم تنفيذ أنشطة إمدادات مياه الشرب من قبل وكالة مناسبة مشهود لها بالخبرة في تنفيذ المشروعات القائمة على المجتمعات المحلية. وما أن يتم اختيار هذه الوكالة حتى تُعقد اتفاقية ثانوية يقبل بها الصندوق بين هذه الوكالة والحكومة تحدد من بين جملة أمور أخرى: أنماط التنفيذ بما في ذلك اختيار القرى، ومشاركة المستفيدين، وإجراءات الصرف والإدارة المالية، وإعداد التقارير المرحلية وتقارير مراجعة الحسابات. وسيتم وضع إجراءات محاسبية منفصلة لأنشطة إمدادات مياه الشرب. وسيتم اختيار الوكالة المنفذة لهذه الأنشطة في غضون ستة أشهر بعد نفاذ مفعول اتفاقية القرض.

38 – وسوف تتولى المجتمعات المحلية المسؤولية عن تقديم طلبات تحسين الطرق، والمشاركة في عملية التصميم، وإدارة تنفيذ أشغال تحسين الطرق، وإجراء الصيانة الاعتيادية، والمساهمة في الصيانة الدورية. وسوف تنشئ المجتمعات المحلية لجنة للمنتفعين بالطرق، وستعين مديراً ومحاسبا للمشروع من المجتمع المحلي للنهوض بالعمل الإداري اليومي. وسوف تنشئ المجتمعات المحلية لجنة مراقبة منفصلة لرصد الأشغال المادية واستخدام الأموال لكفالة الشفافية والمساءلة.

39 – وبالنظر إلى أن المشروع يؤلف جزءا لا يتجزأ من برنامج الطرق الفرعية الريفية، ستتولى اللجنة التوجيهية القائمة التابعة للبرنامج الإشراف على أنشطة المشروع. وسوف يحضر الموظفون التقنيون وموظفو السياسات التابعون

لوحدة الطرق المجتمعية اجتماعات اللجنة التوجيهية للمشاركة كمراقبين (غير مُصوتين) في المناقشات التي تدور حول المشروع من أجل تزويد اللجنة بالمعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة المشروع.

40 - **نظام إدارة النتائج والأثر.** لا يتوفر حاليا إلا القليل من المعلومات في اليمن عن أثر عمليات تحسين الطرق الريفية، وسوف يصحح المشروع ذلك من خلال تنفيذ دراسات أساسية ودراسات لتقدير الأثر على نطاق واسع. وسوف توفر تلك الدراسات أيضا بيانات عن المؤشر الرئيسي لنظام إدارة النتائج والأثر فيما يتعلق بملكية الأصول الأسرية. كما سيجرى تنفيذ مسوحات خاصة لقياس التغذية البشرية من خلال الموارد الإضافية للمنحة من أجل تقدير نسبة الحد من الإصابة بسوء التغذية بين الأطفال.

زاي - المبررات الاقتصادية

41 - **الأثر على سُبل المعيشة.** سوف يستفيد زهاء 000 300 شخص من الطرق الفرعية القروية الممتدة بطول 215 كيلومترا والتي جرى تحسينها في إطار المشروع. وسوف يستفيد السكان الذين تخدمهم الطرق المحسنة أساسا من انخفاض تكاليف نقل السلع، وتخفيض رسوم نقل الركاب، وإمكانية الوصول إلى المياه بيسر أكبر وبتكاليف أقل (حيث سيتسنى توصيل خزانات المياه إلى القرى). ومن ثم، سيتمتع السكان بفرص أكبر في الوصول إلى الأسواق، وفرص العمل، وخدمات الصحة والتعليم. وتشمل الفوائد الأخرى التي يتعذر قياسها كميا تحسن الصحة بفضل سهولة وقلة تكاليف الوصول إلى مراكز الصحة. وقد يقلل ذلك من ضياع فرص العمل ويساعد على تخفيض تكاليف الرعاية الصحية، سواء بالنسبة للفرد أو ميزانية الصحة الوطنية، بفضل معالجة الأمراض في مرحلة مبكرة.

42 - **الفوائد المؤسسية.** سوف يؤدى المشروع دورا مهما في توجيه إدارة برنامج الطرق الفرعية الريفية وصانعي السياسات نحو نهج يقوم على المجتمع المحلي في تحسين الطرق الفرعية القروية وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج في إطار السياسة الوطنية لتطوير شبكة الطرق الريفية. كما سيعود المشروع بفوائد على المجتمعات المحلية المشاركة من خلال تعزيز قدراتها على التخطيط وتنفيذ وإدارة التنمية، مما سيزيد من ثقتها في التماس جدول أعمال أوسع للتنمية.

43 - **التمايز بين الجنسين.** سوف تعود التحسينات في الطرق الفرعية القروية بفوائد جمة على النساء من خلال تحسين حياتهن ماديا وتقليل عزلتهن. ويمكن أن تسهم مرافق النقل الأيسر والأرخص بدور كبير في تغيير حياة النساء عن طريق زيادة قدرتهن على الانتقال والاحتكاك بالعالم الخارجي، والمساهمة في تحطيم التقاليد والمعتقدات التي تعوق المرأة. كما ستستفيد النساء من سهولة الوصول إلى مرافق الصحة وتقليل ما يتكبدنه من عناء بفضل سهولة نقل السلع مباشرة إلى القرى. وسوف تسهم جميع الخطوات المتخذة في إطار المشروع لإشراك النساء في صنع القرار وعمليات التنفيذ في تمكين المرأة على صعيد أسرتها والمجتمع المحلى الأوسع على السواء.

44 - **الأهداف الإنمائية للألفية.** سوف يساهم المشروع في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الحد من الفقر حيث سيؤدى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية إلى زيادة فعالة في الدخل المتاح للفقراء، وسوف يستفيد الفقراء في الوقت ذاته من ارتفاع الأسعار إذا كان في وسعهم إنتاج فوائض يمكن تسويقها. وقد يفتح تحسين سبل الوصول فرص عمل جديدة خارج القرى، وقد يتمكن أيضا أطفال الأسر الفقيرة من الحصول على مؤهلات تعليمية أفضل، وهو ما

يمكن أن يزيد من إمكانية حصولهم على الدخل في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، قد يزداد الآن عدد الفتيات اللاتي يواظبن على الدراسة في الحالات التي يمثل فيها بُعد المسافات معوقا رئيسيا. كما سيساهم المشروع في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الحد من عزلتها وزيادة انخراطها في شؤون المجتمع. على أن تحقيق تلك الآثار المحتملة يتوقف على مدى مساهمة العوامل الأخرى (مثل تغيير المواقف الثقافية وتوفر وجودة مرافق الصحة والتعليم) في تحسين الظروف التي يمكن أن تزدهر فيها أحوال الفقراء، لاسيما النساء. ومثال ذلك أن تحسين إمدادات مياه الشرب ستقلل من أعباء العمل التي تثقل كاهل المرأة، وستحسن صحتها، وبذلك ستتمكن من المشاركة في الأنشطة الأكثر إدراراً للدخل والتي ستساعد على رفع مستوى دخل الأسرة ورفاهها. ومن المتوقع كذلك أن ترتفع معدلات مواظبة الفتيات على الدراسة. وسوف يكافح المشروع الأمراض المنقولة بالمياه والاعتلالات المرتبطة بالافتقار إلى الصحة العامة وذلك بفضل تحسين جودة المياه المقدمة إلى المجتمعات المحلية وتعميق وعيها بأهمية استعمال المياه بطريقة صحية.

حاء – المخاطر

45 – تشمل المخاطر الرئيسية: (i) عدم استعداد برنامج الطرق الفرعية الريفية أو الحكومة لمواصلة الأنشطة والنُهج المنفذة أثناء المشروع بعد إنجازه. وتخفيفاً من أثر هذا الخطر، سيشارك المشروع بدور نشط في حوار للسياسات بغرض كفالة دمج النَهج القائم على الإشراف المجتمعي في تصميم المرحلة الثالثة لبرنامج الطرق الفرعية الريفية في السياسة الوطنية لتطوير شبكة الطرق الريفية؛ (ii) عدم استطاعة المجتمعات المحلية مواصلة الاهتمام والالتزام بصيانة الطرق (بل والصيانة الاعتيادية) بسبب صعوبة جمع المساهمات المالية المطلوبة. وسوف يقدم المشروع دعما مكثفا إلى المجتمعات المحلية وسيساعدها على وضع خطط الصيانة الاعتيادية واستحداث طرائق ملائمة لجمع الأموال النقدية أو المساهمات العينية؛ (iii) عدم استطاعة المجالس المحلية تخصيص أموال كافية للصيانة الدورية للطرق بسبب الافتقار إلى الموارد المالية والالتزامات المسبقة لصيانة طرق الفئات العليا. وسوف يتعاون موظفو وحدة الطرق المجتمعية مع إدارة برنامج الطرق الفرعية الريفية في العمل مع الحكومة من أجل كفالة تحويل الجزء المرخص به من صندوق صيانة الطرق إلى المجالس المحلية واستحداث استراتيجيات لضمان التمويل الكافي لصيانة جميع الطرق الريفية.

طاء – الأثر البيئي

46 – لن تنجم أي آثار بيئية مهمة حيث سيجري تطوير الطرق في معظمها باتباع المسارات القائمة، ولن تنطوي بالتالي إلا على قدر محدود من عمليات نقل التربة. ويمكن تقليل المشكلات البيئية المحتملة الأخرى من خلال الأخذ بسمات التصميم الملائمة وغير ذلك من تدابير التخفيف الأخرى، بما في ذلك إعادة استعمال المخلفات في عمليات الردم، حيثما أمكن، والتخلص من المخلفات الزائدة في مواقع مختارة للتخلص من النفايات لتلافي الانزلاقات الأرضية، وتآكل التربة وتدمير الأراضي الزراعية؛ وتصميم نظم لإدارة المياه بغرض السيطرة على المنحدرات والحُفر الناشئة عن تآكل التربة، وتوفير تدابير جمع المياه. وأما الآثار البيئية السلبية الناجمة عن حركة المرور على الطرق بعد الإنشاء (10–15 مركبة يوميا) فلن تكون ملموسة. ولن تحدث أي آثار بيئية سلبية كبيرة جراء مخططات جمع المياه حيث من المرجح أن يشمل الكثير من تلك المخططات إصلاح الخزانات القائمة وتوسيعها، مما سيحد من شق أراض

جديدة. وستعالج الشواغل المتعلقة بجودة مياه الخزانات من خلال سمات التصميم وممارسات الإدارة الخاصة بحماية الخزانات، وعن طريق تدابير معالجة المياه التي سيجرى تعميمها من خلال حملات التثقيف بالصحة والنظافة العامة.

ياء – السمات الابتكارية

47 – يتسم المشروع بسمة ابتكارية رئيسية تتمثل في أنه يختلف عن مشروعات التنمية الريفية المتعددة القطاعات التي ظلت تهيمن في الآونة الأخيرة على حافظة استثمارات الصندوق في اليمن، والتحول نحو نهج يقوم على البرامج الوطنية ويركز على قطاع واحد، هو البنية الأساسية الريفية، وهو ما ينطوي على إمكانية النهوض بالأوضاع المعيشية لفقراء الريف. ويرمي المشروع إلى تحقيق أهداف مؤسسية وسياساتية محددة تتمثل في كفالة تكريس النهج القائم على الإشراف المجتمعي في تحسين الطرق الفرعية القروية في الإطار الشامل لتنمية شبكة الطرق الريفية. ويتم توفير موارد محددة لمساندة حوار السياسات. كما يرتبط المشروع بصلات قوية مع مشروعات الصندوق الأخرى من أجل تحقيق فوائد متبادلة من الاستثمارات التكميلية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

48 – تشكل اتفاقية التمويل بين الجمهورية اليمنية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

49 – والجمهورية اليمنية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

50 – وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

51 – أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية اليمنية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة ملايين وتسعمائة ألف (5 900 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية اليمنية منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائتين وسبعين ألف (270 000) وحدة حقوق سحب خاصة، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 4 مارس/آذار 2005)

1 - **الحساب الخاص لمرفق مبادرات التنمية.** إذا ما دعت الحاجة إلى استخدام مرفق مبادرات التنمية لأغراض أنشطة إمدادات مياه الشرب، فإن الحكومة ستفتح وتدير حساباً خاصاً لدى مصرفها المركزي في صنعاء (حساب خاص لمرفق مبادرات التنمية) بالدولار الأمريكي لغرض تمويل هذه الأنشطة. وسيكون هذا الحساب الخاص محمياً من المراجحة والاستيلاء والحجز وفق أحكام وشروط تضعها الحكومة ويرضاها الصندوق. وعندما يتم فتح هذا الحساب الخاص أصولاً يقوم الصندوق، بناء علـــى طلب من الحكومة، بسحب مبلغ أو مبالغ لا تزيد قيمتها الإجمالية عن 500 000 دولار أمريكي من حساب القرض نيابة عن الحكومة ومن ثم يودع المبلغ أو المبالغ في الحساب الخاص لمرفق مبادرات التنمية. ويغذي الصندوق الحساب الخاص من حين لآخر وبناء على الطلب بمبالغ يحدد الصندوق حدودها القصوى بإخطار إلى الحكومة. ويفوَّض موظف يرضاه الصندوق ويتصرف باسم الحكومة ويتبع الوكالة المسؤولة عن تنفيذ أنشطة إمدادات مياه الشرب بتحريك هذا الحساب.

2 - **حسابا المشروع.** (أ) تفتح الحكومة ومن ثم تدير في مصرفها المركزي في صنعاء حسابين بالريال اليمني لتودع فيهما أموالاً من القرض للمصروفات اليومية (حسابا المشروع "ألف" و"باء"). وسيمول حساب المشروع "ألف" ويجدد من حين إلى حين، بناء على الطلب، من موارد الحساب الخاص وفق خطة العمل والميزانية السنوية. وسيمول حساب المشروع "باء" من الأموال النظيرة وفق خطة العمل والميزانية السنوية. وسيتمتع مدير برنامج الطرق الريفية الفرعية بتفويض كامل لتحريك الحسابين ويكون مسؤولاً عن حسن إدارتهما.

(ب) وإذا ما استخدم عنصر مرفق مبادرات التنمية لأغراض أنشطة إمدادات مياه الشرب يفتح حساب مشروع منفصل (حساب المشروع "جيم" بالريال اليمني لدى المصرف المركزي في صنعاء. وسيتلقى الحساب أموالاً من القرض لتغطية المصاريف اليومية المتصلة بأنشطة إمدادات مياه الشرب. ويفوَّض موظف يرضاه الصندوق ويتبع الوكالة المسؤولة عن تنفيذ أنشطة إمدادات مياه الشرب بتحريك الحساب ويكون مسؤولاً عن حسن إدارته.

3 - **الإسهام النظير.** تتيح الحكومة لبرنامج الطرق الريفية الفرعية خلال فترة تنفيذ المشروع أموالاً نظيرة من مواردها الخاصة بمبلغ إجمالي قدره 624 000 دولار أمريكي تقريباً (بما في ذلك الضرائب والرسوم) وفق خطة العمل والميزانية السنوية والإجراءات الوطنية المعتادة على حد سواء. ولهذا الغرض تقوم الحكومة بإيداع مبلغ 50 000 دولار أمريكي كأموال نظيرة في حساب المشروع "باء" لتغطية نفقات تنفيذ المشروع خلال الستة أشهر الأولى وتقوم لاحقاً بتغذية الحساب بإيداع الأموال النظيرة المنصوص عليها في خطة العمل والميزانية السنوية سلفاً عن فترة الستة أشهر التالية.

4 - **إتاحة أموال القرض والمنحة.** ستتيح الحكومة أموال القرض والمنحة لأطراف المشروع وفق خطط العمل والميزانية السنوية ذات الصلة والاتفاقيات الفرعية، إن وجدت، حسب ما هو متفق عليه بين الحكومة والصندوق.

الملحق

5 - **دليلا تنفيذ المشروع.** يعد برنامج الطرق الريفية الفرعية مشروع دليل تشغيلي ومشروع دليل لإجراءات التعاقد المجتمعية لعرضهما على اللجنة التوجيهية للمشروع لإقرارهما، ويقوم برنامج الطرق الريفية الفرعية حال إقرارهما بإحالتهما إلى الصندوق للتعليق والموافقة النهائية. وإذا لم يقدم الصندوق أي تعليقات على دليلي تنفيذ المشروع خلال مدة 30 يوماً من تاريخ استلامهما اعتبرا موافق عليهما.

6 - **الاتفاقيات الثانوية.** للحكومة أن تدخل في اتفاق مع وكالة تنفيذ مناسبة يرضاها الصندوق من أجل تنفيذ أنشطة إمدادات مياه الشرب. وينبغي لهذا الاتفاق أن ينص، في جملة أمور أخرى، على أن الحكومة ستحول أموال القرض المتاحة إلى الوكالة من أجل تنفيذ أنشطة إمدادات مياه الشرب وفق اتفاقية تمويل المشروع.

7 - **حماية الموارد الطبيعية.** ستتخذ الحكومة كل التدابير الممكنة لكفالة التقيد بسائر التشريعات الوطنية بشأن حماية البيئة وضمان استدامة المشروع دون الإضرار بالبيئة.

8 - **أنشطة إمدادات مياه الشرب.** ستكون الحكومة مسؤولة عن اختيار وتعيين وكالة تنفيذ مناسبة من أجل أنشطة إمدادات مياه الشرب في إطار عنصر مرفق مبادرات التنمية كما أقره الصندوق. وينبغي عرض مسودة الاتفاقية الثانوية بين الحكومة والوكالة المنفذة على الصندوق لإقراره. وفي حال تعذر تحديد وكالة منفذة معتدلة لهذه الأنشطة فإن الحكومة توافق على تحويل الأموال المخصصة لها في إطار عنصر مرفق مبادرات التنمية إلى عنصر الطرق الفرعية القروية.

9 - **ظروف أخرى يجوز فيها التعليق.** للصندوق أن يعلِّق كلياً أو جزئياً حق الحكومة في طلب سحوبات من حسابي القرض والمنحة في الأحوال التالية: (i) إذا تم إلغاء أو تعليق أو إنهاء أو تعديل أو تغيير دليلي التنفيذ أو أي من أحكامهما دون موافقة مسبقة من الصندوق، ووجد الصندوق أن هذا الإلغاء أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير يمكن أن يؤثر سلباً على أي جزء من أجزاء المشروع؛ (ii) إذا وجد الصندوق أن الفوائد المادية من المشروع تعود بالنفع على أشخاص خارج المجموعة المستهدفة مما يضر بمصلحة أفرادها؛ (iii) إذا لم تتم عمليات التوريد وفق اتفاقية تمويل المشروع؛ (iv) إذا اتخذت سلطة مختصة ما إجراء يقضي بحل برنامج الطرق الريفية الفرعية وتعليق عملياته وقرر الصندوق أن هذا الإجراء من شأنه أن يخلِّف آثاراً مادية سلبية على المشروع؛ (v) إذا اتخذت سلطة مختصة ما إجراء من أجل إعادة هيكلة برنامج الطرق الريفية الفرعية دون التشاور مسبقاً مع الصندوق، ووجد الصندوق أن هذا الإجراء قد ترك آثاراً مادية سلبية أو من شأنه أن يترك آثاراً مادية سلبية على المشروع؛ (vi) إذا ما انتهكت أيٌّ من الاتفاقات الفرعية، إن وجدت، أو أيٌّ من أحكامها أو ألغيت أو أنهيت أو عدِّلت أو غيرت دون موافقة مسبقة من الصندوق، ووجد الصندوق أن هذا الانتهاك أو الإلغاء أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى آثار مادية سلبية على أي جزء من أجزاء المشروع.

10 - **شروط الصرف.** لا يجوز الصرف من القرض أو المنحة على نفقات في إطار عنصر مرفق مبادرات التنمية لأغراض تنفيذ أنشطة إمدادات مياه الشرب إلا بعد أن يتم اختيار الوكالة المسؤولة عن تنفيذ هذه الأنشطة ويوافق عليها الصندوق، وبعد أن يكون الصندوق قد أقر الاتفاق الفرعي وأُودع نسخة موقعة عنه.

الملحق

11 - **شروط نفاذ اتفاقية تمويل المشروع.** فيما يلي الشروط الإضافية المطلوبة لنفاذ اتفاقية تمويل المشروع:

(أ) أن تكون وحدة الطرق المجتمعية قد أنشئت أصولاً؛

(ب) أن يكون برنامج الطرق الريفية الفرعية قد عُيِّن وكالة منفذة للمشروع بقرار وزاري؛

(ج) أن يكون قد تم اختيار وتعيين مهندس الطرق الريفية وأخصائي تنمية المجتمع في وحدة الطرق المجتمعية ووافق الصندوق عليهما، حسب الأصول؛

(د) أن تكون الحكومة قد فتحت حسابي المشروع "ألف" و"باء" والحساب المصرفي للمنحة والحساب الخاص لبرنامج الطرق الريفية الفرعية؛

(ه) أن تكون الحكومة قد أودعت المبلغ الأوَّلي من الأموال النظيرة؛

(و) أن يكون الصندوق قد أقر دليل التشغيل ودليل التعاقد المجتمعي وتلقى نسخاً منهما؛

(ز) أن تكون اتفاقية تمويل المشروع قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتعلق بذلك من طرف الحكومة قد رخص بهما حسب الأصول أو تم التصديق عليهما بواسطة الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ح) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأياً قانونياً مسانداً صادراً عن وزير الشؤون القانونية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
YEMEN

Land area (km^2 thousand) 2002 1/	528
Total population (million) 2002 1/	18.60
Population density (people per km^2) 2002 1/	35
Local currency	Yemeni Rial (YER)

GNI per capita (USD) 2002 1/	490
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	0.5
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	n/a
Exchange rate: USD 1 =	YER 184

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.9
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	41
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	10
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	83
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	57
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	5.91
Female labour force as % of total 2002 1/	28
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	81 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	51
Nutrition	
Daily calorie supply per capita 2/	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	52 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	46 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	5 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	69
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	38
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	111 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	145
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	944
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	3 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	1 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	31 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	9 984
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	n/a
1992-2002	5.9
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	15
% industry	40
% manufacturing	5
% services	45
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	14
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	70
Gross domestic savings (as % of GDP)	16
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	3 240
Merchandise imports 2002 1/	2 590
Balance of merchandise trade	650
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	-919
after official transfers 2002 1/	538
Foreign direct investment, net 2002 1/	114
Government Finance	
Overall budget balance (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-3 a/
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	27 a/
Total external debt (USD million) 2002 1/	5 290
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	39
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	3
Lending interest rate (%) 2002 1/	18
Deposit interest rate (%) 2002 1/	13

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN YEMEN

CLOSED PROJECTS

Project Id	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loans/ Grant Acronym	Denomi-nated Currency	Approved Loan/ Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
13	Tihama Development Project III (Wadi Mawr)	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	26 Mar 79	29 Feb 80	30 Sep 88	L - I - 13 - YE	SDR	9300000	1.000
46	Southern Uplands Rural Development Project Phase II	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	17 Sep 80	23 Jun 81	31 Dec 85	L - I - 46 - YA	SDR	10600000	1.000
60	Agricultural Support Services Project	IFAD	AFESD	HC	05 Dec 80	14 May 81	30 Jun 87	L - I - 60 - YD	SDR	7700000	0.989
68	Wadi Beihan Agricultural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	08 Sep 81	16 Apr 82	31 Dec 88	L - I - 68 - YD	SDR	4900000	0.993
105	Agricultural Research and Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	15 Sep 82	01 Dec 83	31 Dec 91	L - I - 105 - YA	SDR	5250000	0.927
106	Third Fisheries Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	15 Sep 82	25 Feb 83	30 Jun 89	L - I - 106 - YD	SDR	4450000	1.000
156	Central Highlands Agricultural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	12 Sep 84	02 May 85	31 Dec 92	L - I - 156 - YA	SDR	3900000	0.716
202	Southern Regional Agricultural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	29 Apr 87	03 Jun 88	31 Dec 96	L - I - 202 - YA	SDR	2000000	0.914
228	Eastern Regional Agricultural Development Project	IFAD	AFESD	HC	15 Sep 88	22 Sep 89	30 Jun 98	L - I - 228 - YD	SDR	8100000	0.890
253	Agricultural Credit Project	IFAD	AFESD	HC	07 Dec 89	28 Mar 91	30 Dec 98	L - I - 253 - YA	SDR	11750000	0.998
269	Fourth Fisheries Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	02 Oct 90	07 Aug 92	30 Jun 99	L - I - 269 - YR	SDR	5000000	0.508
330	Tihama Environment Protection Project	IFAD	UNOPS	HC	07 Apr 93	21 Nov 95	30 Jun 03	L - I - 330 - YR	SDR	7050000	0.993

ONGOING PROJECTS

Project Id	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loans/ Grant Acronym	Denomin-ated Currency	Approved Loan/ Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
1061	Southern Governorates Rural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	11 Sep 97	01 Jul 98	31 Dec 05	L - I - 454 - YE	SDR	8150000	0.863
1075	Raymah Area Development Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 97	10 Jul 98	30 Jun 06	L - I - 456 - YE	SDR	8750000	0.633
1095	Al-Mahara Community Development Project	IFAD	UNOPS	HC	09 Dec 99	26 Jul 00	31 Mar 08	L - I - 528 - YE	SDR	8900000	0.346
1195	Dhamar Participatory Rural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	05 Sep 02	12 Jul 04	31 Mar 12	L - I - 594 - YE	SDR	10900000	0.030
1269	Al-Dhala Community Resource Management Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	09 Sep 04			L - I - 638 - YE	SDR	9800000	

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions and Risks
Development Goal			
To improve the living standards of the rural poor in remote highland communities through improvements in rural infrastructure	• No. of households with improvement in household assets ownership index • % reduction in prevalence of child malnutrition (weight for age) • No. of persons receiving project services (male/female) • No. of households for whom food security has improved	• MIS • Representative household surveys at project start-up and PY4 • Anthropometric nutrition surveys .	
Project Purpose			
• Communities empowered to be proactive in resolving infrastructure constraints	• Community involvement in project identification, planning and design processes (male/female) • Establishment of community committees/associations • Provision of community contribution • Community involvement in implementation • Establishment of maintenance fund	• MIS • Baseline and impact assessment surveys	• Committed people in community come forward to manage development efforts
• Isolation of communities reduced and overall mobility in highland areass and access to markets and services improved	• Increase in volume of production marketed by small farmers • Increase in prices received for marketed production • Increase in wage employment opportunities outside of village • Reduction in prices of essential commodities • Reduction in transport costs • Reduction in travel time • Increased use of health facilities (male/female) • Increase in women's mobility	• MIS • Baseline and impact assessment surveys	• Communities are able to establish community based organisations to implement or contract out road works
• Community-led, least-cost approach to village access road improvements institutionalized within national policy framework	• Pro-poor orientation of rural infrastructure strategy	• GOY policy documents	• Govermment committed to pro-poor development agenda
• Improved access for poor households to sustainable water resources for human consumption	• No. of households benefiting from secure access to drinking water supply • % of poor households benefiting	• MIS • Baseline and impact assessment surveys	• Communities are able to establish community institutions to manage the schemes and to provide community contribution

LOGICAL FRAMEWORK (CONTINUED)

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions and Risks
Outputs			
Empowerment of communities • Communities equipped to plan and manage rural infrastructure projects	• No. of community committees formed and office holders appointed (male/female) • No. of local community members trained in construction skills • No. of community committee members trained in management (male/female) • No. of proposals for village access road improvement submitted by communities • No. of women participating in decision making and implementation	• MIS • Periodic evaluation studies	• Sufficient people in communities come forward to participate in trainings
Upgrading of village access roads • Village access roads upgraded to provide improved linkages to markets and services	• No. of kilometres of village access roads upgraded • Increases in traffic volumes on upgraded roads • Increases in agricultural production marketed from communities • Increase in trips to markets (male/female) • Increase in employment outside of villages	• MIS • Baseline and impact assessment surveys	• Communities forward request for road improvement and are willing to contribute to the cost of the project • Communities demonstrate willingness to participate in implementation of roads
Institutional change • Community-led village access road improvements are integral feature of government plans for the development of the rural road network	• Community-led approach reflected in design of RAP-III • Least cost design standards for village access roads incorporated in design for RAP-III • Community Roads Unit forms permanent feature of RAP management structure	• RAP-III design document	• RAP is committed to the community-led approach and to least cost design standards for quarternary village access roads
Drinking water supply • Drinking water supply enhanced primarily for poor households	• No. of drinking water supply schemes implemented	• MIS • Baseline and impact assessment surveys	• Community social conscience allows for provision for the poor • Communities are willing and able to participate in funding implementation and O&M

LOGICAL FRAMEWORK (CONTINUED)

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions and Risks
Project management • Effective management of implementation	• Project staff demonstrate technical and managerial competence • Consultants develop effective working relationships with communities • Communities have capacity to manage implementation and negotiate and supervise petty contracts	• MIS • Progress reports	• Experienced engineer and community development specialist recruited • Consultant engineers and community specialists experienced in working with communities are recruited • Probity and transparency of operations • Annual technical and financial audits
Activities/Inputs			
Empowerment of communities • Awareness raising amongst communities for submission of requests for road improvements • Community mobilisation and establishment of community committees • Participation of communities in design process • Capacity building of leaders of community committees	• No. of awareness campaigns organised • No. of requests submitted by communities • No. of training courses for community committee members and office holders • No. of community members trained in construction and management (male/female)	• MIS • Progress reports	• Communities' conviction and support maintained
Upgrading of village access roads • Social assessment of communities and technical feasibility studies of proposed roads • Screening, prioritising and selection of schemes • Design of village access road improvement schemes • Implementation of works by community with technical supervision • Engagement of contractors where required • Establishment of maintenance arrangements by community • Training of community committees/office holders in management and required technical skills for maintenance work	• No. of requests received and no. accepted • No. of community implementation committees established • Amount of community contribution mobilised in cash and kind • No. of petty contracts issued by communities • Person-months of technical supervision provided • No. of community members trained in management and operations and maintenance (male/female) • Condition of roads • Money spent on maintenance	• MIS • Semi-annual progress reports and annual reports	• Community enthusiasm maintained • Adequate technical capacity to support communities in implementation

LOGICAL FRAMEWORK (CONTINUED)

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions and Risks
Institutional and policy change • Policy team in CRU • Data collection and analysis of project experience to guide policy formulation • Preparation of knowledge and learning briefs • Visits to communities for policy makers • Review and policy formulation workshops for policy makers	• Policy team recruited and operational • No. of learning and knowledge briefs produced • No. of workshops organised • No. of policy makers attending	• MIS • Progress reports	
Drinking water supply • Community mobilisation • Feasibility studies and design of schemes • Training of communities in planning and implementation • Implementation of works by communities • Training of community committees/office holders in operation and maintenance and management	• No. of communities submitting requests • No. of community implementation committees established and members (male/female) • No. of committee members trained (M/F) • Amount of community contribution mobilised in cash and kind	• MIS • Progress reports	• Community enthusiam maintained and adequate technical capacity to support communities in implementation
Project management • Establishment of Community Roads Unit (CRU) within RAP • Engagement of experienced staff for CRU • Establishment of panel of experienced consultant engineers and community development specialists • Development of operations manual, design manual and community contracting procedures • Organisation of technical, social and orientation workshops • Establishment of MIS system • Recruitment of experienced agency or consultants for baseline surveys	• Staff recruited for CRU (male/female) • Consultants engaged (male/female) • Manuals produced • Workshops organised • MIS system established and operational • Baseline and impact assessment studies conducted	• MIS • Semi-annual progress reports and annual reports	

APPENDIX IV

PROJECT ORGANIZATIONAL STRUCTURE

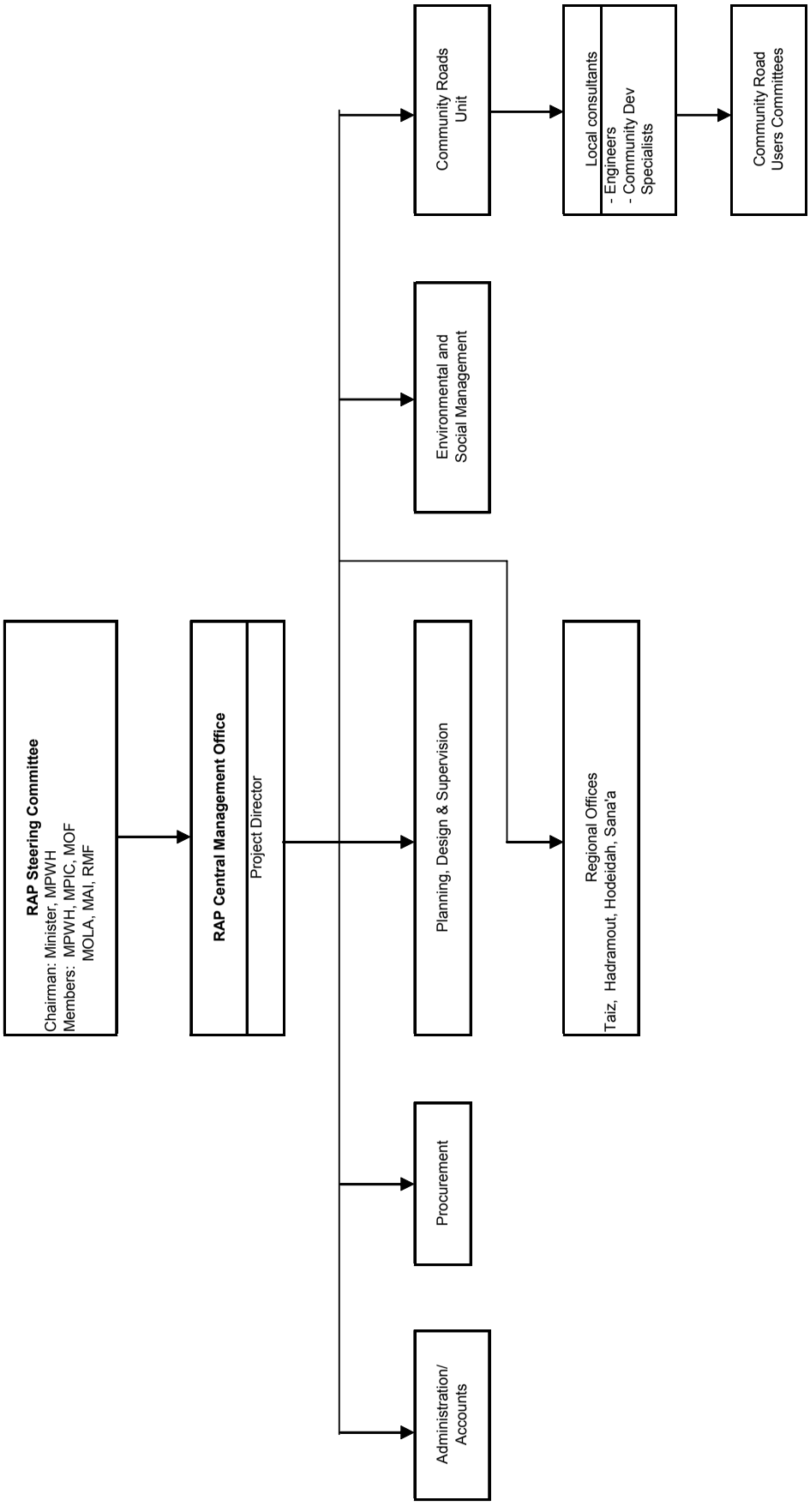

Legend:
MI Ministry of Public Works and Highways
MI Ministry of Planning and International Cooperation
MI Ministry of Local Administration
MI Ministry of Finance
MI Ministry of Agriculture and Irrigation
RI Road Maintenance Fund